CENTRAL BANK OF JORDAN
البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

تشرين أول
2026

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	35

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.94% خلال النصف الأول من عام 2026، وذلك مقابل نمو نسبته 2.71% خلال ذات النصف من عام 2025. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.26%، مقابل ارتفاع نسبته 1.85% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثاني من عام 2026 ما نسبته 21.0%، مقابل 21.3% خلال ذات الربع من عام 2025.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 28,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 50,147.9 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 37,716.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 51,883.5 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 4,190.7 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,448.5 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، مقابل عجز مقداره 1,261.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 2,130.3 مليون دينار، ليصل إلى 28,837.3 مليون دينار (63.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 312.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,284.3 مليون دينار (47.0% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2026 ليصل إلى 50,121.6 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 17,362.9 مليون دينار (38.4% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,776.7 مليون دينار (45.9% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 38,139.7 مليون دينار (84.3% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 11.2% لتبلغ 7,464.4 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 1.0% لتبلغ 13,293.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.6% ليصل إلى 5,829.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 2.9% لتصل إلى 3,940.3 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 5.9% لتصل إلى 963.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 14.1% لتصل إلى 2,103.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2026 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 993.1 مليون دينار (4.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,515.6 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.9% من GDP خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع 9.0% من GDP خلال النصف الأول من عام 2025. فيما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 659.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2026 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 33,847.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,196.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 28,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.2 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 50,147.9 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 37,716.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 51,883.5 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية 2025. في حين، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 4,190.7 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 30,306.6 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

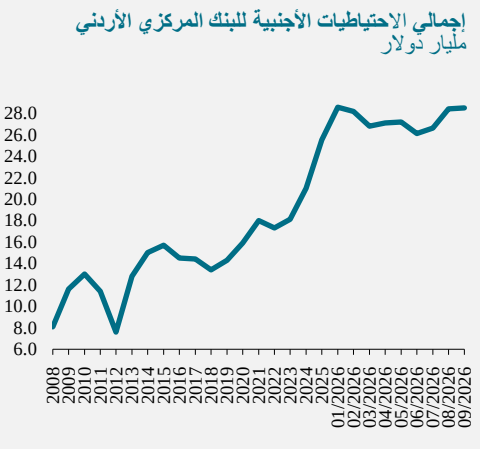
أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	أيلول	
	2025	2026
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	**US$ 25,503.1**	**US$ 23,894.9**	**US$ 28,474.6**
التغطية بالأشهر	**21.4%**	**13.7%**	**11.7%**
	8.7	**8.3**	**9.2**
السيولة المحلية	**47,751.0**	**47,003.1**	**50,147.9**
	5.5%	**3.8%**	**5.0%**
التسهيلات الائتمانية	**36,067.7**	**35,980.5**	**37,716.2**
	3.7%	**3.5%**	**4.6%**
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,482.0	30,550.6	31,375.2
	1.6%	1.9%	2.9%
إجمالي ودائع العملاء	**50,018.9**	**49,093.2**	**51,883.5**
	7.1%	**5.1%**	**3.7%**
ودائع بالدينار	39,255.1	38,387.1	41,252.8
	7.0%	4.6%	5.1%
ودائع بالعملات الأجنبية	10,763.8	10,706.1	10,630.7
	7.7%	7.1%	-1.2%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	**38,329.6**	**37,807.0**	**40,210.5**
	5.6%	**4.1%**	**4.9%**
ودائع بالدينار	31,119.5	30,470.4	32,775.2
	6.7%	4.5%	5.3%
ودائع بالعملات الأجنبية	7,210.1	7,336.6	7,435.3
	0.9%	2.7%	3.1%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

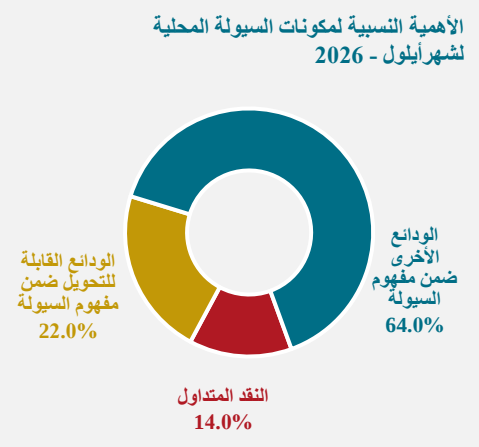


- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 28,474.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخدمـات لنحو 9.2 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 50.1 مليار دينار، مقارنة مع 47.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر أيلول من عام 2026:**

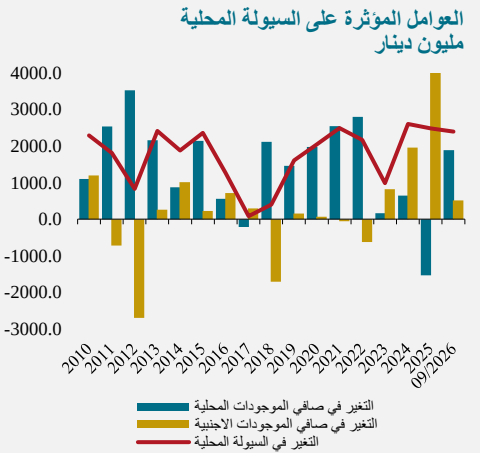


- **مكونـات السيـولـة**

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السيولة في نهاية شهر أيلول من عـام 2026 مـا مقـداره 43.1 مليار دينـار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شـهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 7.0 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**



- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 35.7 مليار دينار، مقارنة مع 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 14.4 مليار دينار، مقارنة مع 13.9 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 19.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

أيلول			
2026	2025		2025
14,432.4	**12,140.3**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**13,923.7**
19,615.1	16,644.5	البنك المركزي	17,669.8
-5,182.7	-4,504.2	شركات الإيداع الأخرى	-3,746.2
35,715.5	**34,862.8**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**33,827.4**
21,197.3	19,682.8	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,583.2
31,878.5	31,282.4	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	31,193.1
-17,360.3	-16,102.4	صافي العوامل الأخرى	-16,948.9
50,147.9	**47,003.1**	**السيولة المحلية (M2)**	**47,751.0**
7,019.9	6,313.4	النقد المتداول	6,409.5
43,128.0	40,689.8	الودائع ضمن مفهوم السيولة	41,341.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2026/9/21، برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ويأتي هذا القرار بعد انتهاء دورة التيسير النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر أيلول 2024 كغيره من البنوك المركزية والعالم، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز جاذبية الدينار الأردني، من خلال مواءمة أسعار الفائدة المحلية مع الاتجاهات السائدة في الأسواق المالية والإقليمية والدولية. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2025		أيلول 2025	أيلول 2026
5.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.25	5.75
6.75	إعادة الخصم	7.25	6.75
6.50	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.00	6.50
5.50	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.00	5.50
5.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.25	5.75
5.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	6.25	5.75

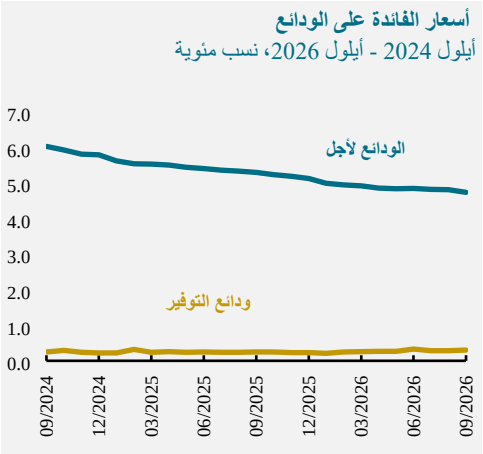
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.00%.
- سعر إعادة الخصم: 7.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.75%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.00%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.00%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

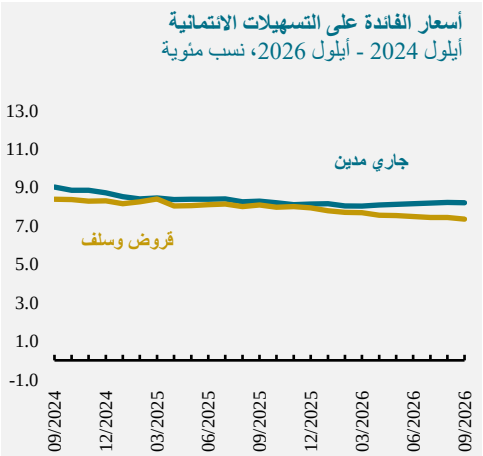
■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:



- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول من عام 2026 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.83%، لينخفض بذلك بمقدار 39 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول من عام 2026 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.40%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول من عام 2026 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.68%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:



- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب من عام 2026 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.20%، ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول من عام 2026 بمقدار 40 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.27%، لينخفض بذلك بمقدار 135 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب منوية

2025		أيلول 2025	أيلول 2026	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.66	0.68	-1
0.33	توفير	0.35	0.40	7
5.22	لأجل	5.43	4.83	-39
	التسهيلات الائتمانية			
9.62	كمبيالات وأسناد مخصومة	8.71	8.27	-135
7.94	قروض وسلف	8.09	7.35	-59
8.14	جاري مدين	8.28	8.20	6

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول من عام 2026 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.35%، لينخفض بذلك بمقدار 59 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 بمقدار 1,648.4 مليون دينار أو ما نسبته (4.6%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,202.9 مليون دينار أو ما نسبته (3.5%) خلال نفس الفترة من عام 2025.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر أيلول من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 893.2 مليون دينار (2.9%)، والحكومة المركزية بمقدار 553.2 مليون دينار (19.6%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 162.0 مليون دينار (11.0%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 40.5 مليون دينار (3.2%)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 0.5 مليون دينار (2.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 51.9 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيلول من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 41.3 مليار دينار، و10.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر أيلول من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر أيلول من عام 2026 حوالي 296.1 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 43.4 مليون دينار (17.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 27.8 مليون دينار (15.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2026، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,482.0 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 156.6 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 38.4 مليون سهم (32.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 8.2 مليون سهم (8.0%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال ا التسعة شهور الأولى من عام 2026، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 961.0 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

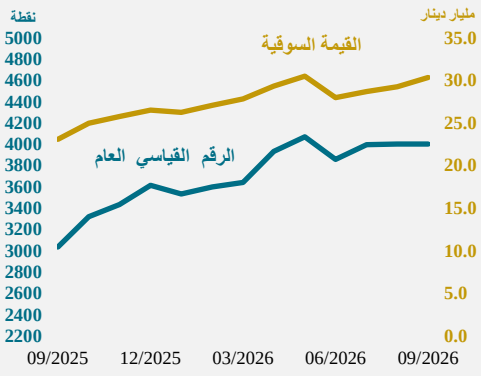
أيلول 2026	أيلول 2025		2025
4,000.3	**2,974.4**	**الرقم القياسي العام**	**3,611.6**
3,884.9	3,072.7	القطاع المالي	3,775.6
10,340.6	7,661.0	قطاع الصناعة	8,872.9
2,711.2	1,852.4	قطاع الخدمات	2,172.3

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ارتفاعاً قدره 579.1 نقطة (16.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليصل إلى 4,190.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 578.4 نقطة (16.0%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 1,883.3 نقطة (21.2%)، وقطاع الخدمات بمقدار 655.1 نقطة (30.2%)، والقطاع المالي بمقدار 313.8 نقطة (8.3%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

■ القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
أيلول 2025 - أيلول 2026



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2026 ما مقداره 30.3 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 3.8 مليار دينار (14.4%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفاع بلغ 5.4 مليار دينار (30.6%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر أيلول من عام 2026 تدفقاً موجباً بلغ 12.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 12.5 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول من عام 2026 ما قيمته 39.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 37.3 مليون دينار.

أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2026، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 55.5 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2025		أيلول 2025	أيلول 2026
2,165.3	حجم التداول	207.3	296.1
8.8	معدل التداول اليومي	9.9	13.5
26,493.3	القيمة السوقية	23,058.7	30,306.6
1,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	94.5	156.6
-61.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-12.5	-12.2
310.9	شراء	15.4	49.5
372.3	بيع	27.9	47.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2026 نمواً بنسبة 2.95%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.76% خلال ذات الربع من عام 2025. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.36% خلال الربع الثاني من عام 2026، مقابل نمو نسبته 4.96% خلال ذات الربع من عام 2025.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2026 نمواً نسبته 2.94%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.71% خلال ذات النصف من عام 2025. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.21% خلال النصف الأول من عام 2026، وذلك مقابل نمو نسبته 4.92% خلال ذات النصف من عام 2025.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.26%، مقابل ارتفاع نسبته 1.85% خلال ذات الفترة من عام 2025.
- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثاني من عام 2026 ما نسبته 21.0% (18.5% للذكور و30.3% للإناث)، وذلك مقابل 21.3% (18.1% للذكور و32.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة بواقع 43.5% و20-24 سنة بواقع 41.4%.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.95% خلال الربع الثاني من عام 2026، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.76% خلال ذات الربع من عام 2025.

وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.94% خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 2.71% خلال الفترة المقابلة من عام 2025.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2026 – 2024)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	3.05	**2.83**
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	5.45	**5.10**
2026					
GDP بالأسعار الثابتة	2.93	2.95	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.05	5.36	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.31% خلال النصف الأول من عام 2026 مقابل نمو نسبته 1.97% خلال النصف الأول من عام 2025) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.14% خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 2.80% خلال ذات النصف من عام 2025. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.21%، مقابل نمواً نسبته 4.92% خلال النصف الأول من عام 2025، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.21% خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 2.15% خلال ذات النصف من عام 2025.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2026، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.2% لقطاع الزراعة و0.7% لقطاع "التعدين واستغلال المحاجر".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعة التحويلية" (0.95 نقطة مئوية)، والزراعة (0.37 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.26 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.19 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.17 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 66.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2026.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2025 H1	2026 H1	2025 H1	2026 H1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.71	2.94	2.71	2.94
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8.34	7.21	0.40	0.37
التعدين واستغلال المحاجر	-0.61	0.65	-0.02	0.02
الصناعة التحويلية	5.07	5.79	0.81	0.95
إمدادات الكهرباء	5.11	4.69	0.11	0.11
إمدادات المياه	4.95	3.83	0.03	0.02
التشييد	0.72	1.48	0.02	0.05
تجارة الجملة والتجزئة	2.33	3.34	0.18	0.26
النقل والتخزين	4.03	3.25	0.21	0.17
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.65	1.96	0.02	0.03
المعلومات والاتصالات	3.02	3.09	0.09	0.09
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.76	3.14	0.17	0.19
الأنشطة العقارية	0.58	0.87	0.08	0.11
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.73	2.14	0.04	0.02
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	3.37	2.17	0.03	0.02
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	0.64	1.43	0.05	0.12
التعليم	2.10	2.51	0.13	0.15
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	2.62	2.54	0.09	0.09
الفنون والترفيه والترويح	3.28	1.88	0.02	0.01
أنشطة الخدمات الأخرى	3.48	1.70	0.04	0.02
أنشطة الأسر المعيشية	1.36	1.52	0.01	0.01

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة 37.9%، و"إنتاج البوتاس" بنسبة 1.8%، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة 2.2%، و"إنتاج الفوسفات" بنسبة 10.5%. ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

2025	المؤشـر	2025	الفترة المتاحة	2026
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**1.8**	كانون ثاني – آب	**0.7**
3.1	المنتجات الغذائية	5.4		4.7
0.6	منتجات التبغ	-0.2		2.8
3.0	منتجات نفطية مكررة	-3.1		-19.4
-11.1	صنع الملابس	-10.4		23.0
2.4	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	2.8		3.4
1.5	المنتجات الكيميائية	-0.9		11.6
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**-1.4**		**-2.2**
-10.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-17.8		23.8
1.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-1.0		-2.7
13.6	**المساحات المرخصة للبناء**	**17.5**		**5.8**
1.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**5.7**	كانون ثاني - أيلول	**37.9**
17.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**13.6**		**11.3**
-13.8	**انتاج الفوسفات**	**-17.7**		**-10.5**
2.4	**انتاج البوتاس**	**-0.5**		**1.8**
16.0	**عدد المغادرين**	**14.1**		**6.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

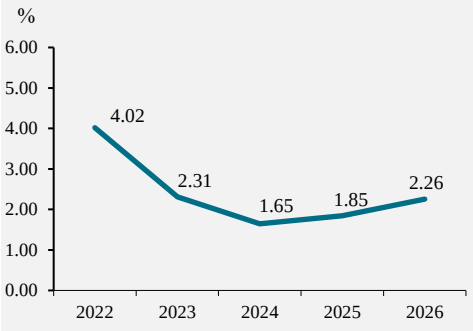
الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.26%، مقابل ارتفاع نسبته 1.85% خلال ذات الفترة من عام 2025، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود أبرزها:

- بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت اسعاره بنسبة 15.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7%، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025.
- مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.1 خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.1%، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025.

معدل التضخم خلال الأشهر التسعة الأولى للأعوام (2022 - 2026)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الأشهر التسعة الأولى للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني - أيلول)		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) (كانون ثاني - أيلول)	
		2025	2026	2025	2026
جميع المواد	100.0	1.85	2.26	1.85	2.26
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	1.7	0.9	0.4	0.3
الغذاء	23.8	1.4	0.7	0.3	0.2
الحبوب ومنتجاتها	4.2	0.6	-0.5	0.0	0.0
اللحوم والدواجن	4.7	2.8	-2.8	0.1	-0.1
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-2.0	1.8	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-0.6	-0.2	0.0	0.0
الزيوت والدهون	1.7	2.7	15.8	0.0	0.3
الفواكه والمكسرات	2.6	8.7	-2.6	0.2	-0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-3.1	1.6	-0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	11.7	4.0	0.5	0.2
المشروبات الكحولية	0.0	-0.3	-0.8	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	11.8	4.0	0.5	0.2
3) الملابس والاحذية	4.1	0.4	0.3	0.0	0.0
الملابس	3.4	0.4	0.3	0.0	0.0
الأحذية	0.7	0.7	0.1	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	2.6	3.3	0.6	0.8
الايجارات	17.5	3.6	4.1	0.6	0.7
الوقود والانارة	4.7	-0.6	0.9	0.0	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.5	0.1	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.3	0.5	0.0	0.0
7) النقل	16.0	0.1	4.1	0.0	0.6
8) الاتصالات	2.8	1.1	1.7	0.0	0.0
9) الثقافة والترفية	2.6	1.7	2.0	0.0	0.0
10) التعليم	4.3	1.8	2.9	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.5	0.4	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	2.4	3.4	0.1	0.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

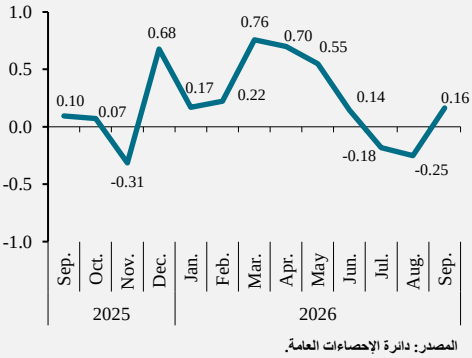
- فيما سجّل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 4.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6% خلال ذات الفترة من عام 2025.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 11.8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال العامين السابقين، في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.77 نقطة مئوية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.04 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2025.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" 2.8% و"الحبوب ومنتجاتها" 0.5% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8%، و0.6%، على التوالي، خلال ذات الفترة من عام 2025.

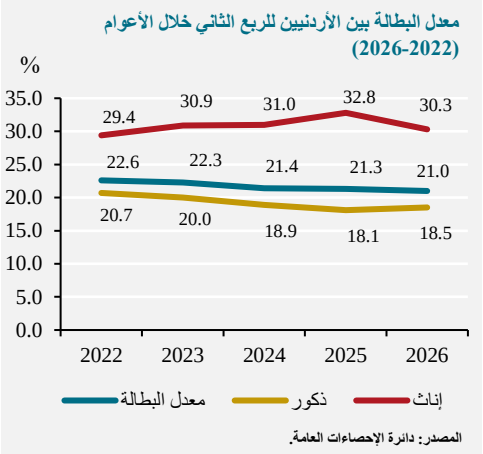
أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيلول من عام 2026، بالمقارنة مع الشهر السابق (آب 2026)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.16%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة 4.87%، وبند "الفواكه والمكسرات" بنسبة 0.29%، و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 0.05%، ومجموعة التعليم بنسبة 0.96%، من جهة، وتراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها؛ بند "اللحوم والدواجن" بنسبة 0.82%، وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 0.02%، ومجموعة "الملابس والأحذية" بنسبة 0.35%، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(أيلول 2025 - أيلول 2026)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين ما نسبته 21.0% (18.5% للذكور و30.3% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2026، وذلك مقابل 21.3% (18.1% للذكور و32.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2026 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة بواقع 43.5% و20-24 سنة بواقع 41.4%.
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.9% خلال الربع الثاني من عام 2026، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 23.5%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.3% (53.6% للذكور و14.7% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2026، بالمقارنة مع 33.5% (52.3% للذكور و14.6% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2025.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.1% خلال الربع الثاني من عام 2026، بالمقارنة مع 26.4% خلال الربع الثاني من عام 2025.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,448.5 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، مقابل عجز مقداره 1,261.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 1,575.3 مليون دينار (6.1% من GDP) مقابل 1,290.3 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 2,130.3 مليون دينار، ليصل إلى 28,837.3 مليون دينار (63.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 17,362.9 مليون دينار (38.4% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 312.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,284.3 مليون دينار (47.0% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,776.7 مليون دينار (45.9% من GDP).
- وعليه، ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2026 بمقدار 2,443.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 50,121.6 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 38,139.7 مليون دينار (84.3% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

أداء الموازنة العامة خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2025:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر تموز من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 57.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7%، لتبلغ 913.6 مليون دينار. أما خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 204.3 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 5,751.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 106.6 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 97.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال السبعة أشهر الأولى من عامي 2025 و2026

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تموز		معدل النمو	كانون ثاني - تموز		معدل النمو
	2025	2026	%	2025	2026	%
الإيرادات العامة	**856.2**	**913.6**	**6.7**	**5,547.1**	**5,751.4**	**3.7**
الإيرادات المحلية*، منها:	849.3	902.0	6.2	5,518.0	5,624.6	1.9
الإيرادات الضريبية، منها:	692.7	669.2	-3.4	4,094.9	4,126.4	0.8
ضريبة المبيعات	441.6	383.0	-13.3	2,554.1	2,555.7	0.1
الإيرادات الأخرى	156.3	232.6	48.8	1,421.1	1,496.2	5.3
المنح الخارجية	6.9	11.6	-	29.0	126.7	-
إجمالي الإنفاق	**1,039.1**	**1,089.2**	**4.8**	**6,808.3**	**7,199.9**	**5.8**
النفقات الجارية	923.7	963.5	4.3	6,176.5	6,512.6	5.4
النفقات الرأسمالية	115.4	125.7	8.9	631.9	687.3	8.8
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-182.8**	**-175.6**	**-**	**-1,261.3**	**-1,448.5**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	-	-	-	**-5.2**	**-5.6**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : الايرادات المحلية باستثناء الرديات والمقاصة.

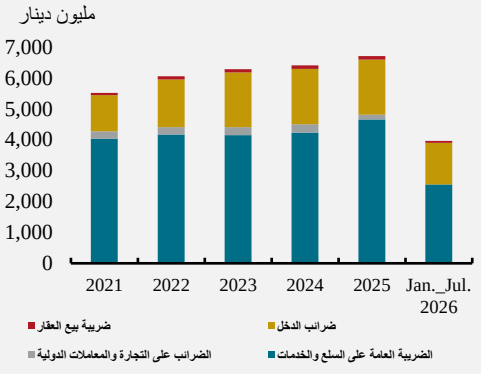
♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 106.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 5,624.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 31.5 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 75.1 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

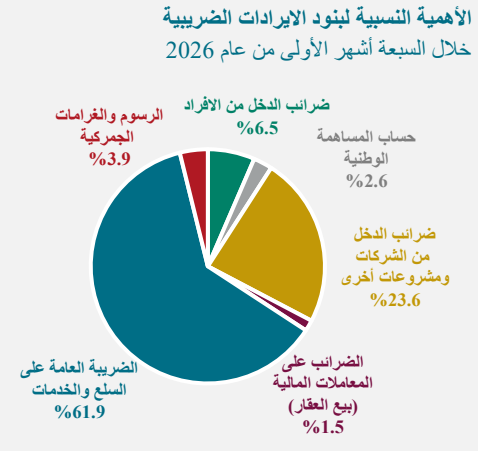
ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 31.5 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 4,126.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الإيرادات الضريبية
(2021-2025)، والسبعة أشهر الأولى من عام 2026



- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 1.6 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، لتصل إلى 2,555.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 61.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 41.2 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 33.4 مليون دينار، مقابل انخفاض كل من حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 72.5 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 0.5 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 14.2 مليون دينار، أو ما نسبته 9.8%، لتصل إلى 159.1 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، لتصل إلى 62.5 مليون دينار.



- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 13.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0%، لتصل إلى 1,349.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 32.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لارتفاع كل من ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 20.9 مليون دينار، أو ما نسبته 8.5%، لتبلغ 267.7 مليون دينار، وحصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 3.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%، ليبلغ 107.9 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 11.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2%، لتشكل ما نسبته 72.2% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 973.5 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 75.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتصل إلى 1,496.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 102.4 مليون دينار لتبلغ 499.5 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 6.2 مليون دينار لتبلغ 553.3 مليون دينار، مقابل انخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 33.5 مليون دينار لتبلغ 443.4 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، لتصل إلى 2.0 مليون دينار.

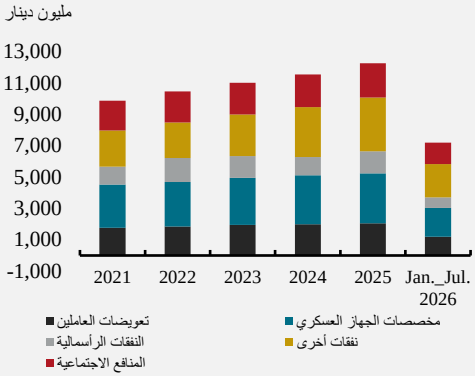
♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 97.7 مليون دينار، لتصل إلى 126.7 مليون دينار، مقابل 29.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر تموز من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 50.1 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، لتبلغ 1,089.2 مليون دينار. أما خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 391.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.8% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 7,199.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 336.1 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 55.4 مليون دينار.

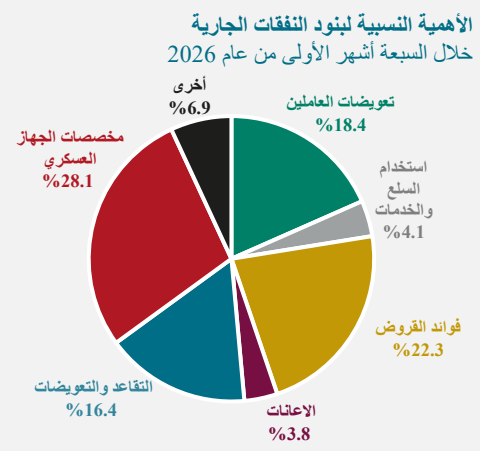
هيكل النفقات العامة
(2021-2025)، والسبعة أشهر الأولى من عام 2026



♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 336.1 مليون دينار، أوما نسبته 5.4%، لتصل إلى ما مقداره 6,512.6 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.5% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية

بمعدل يفوق الارتفاع في الايرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 2.9 نقطة مئوية، ليصل إلى 86.4% مقابل 89.3% خلال نفس الفترة من عام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

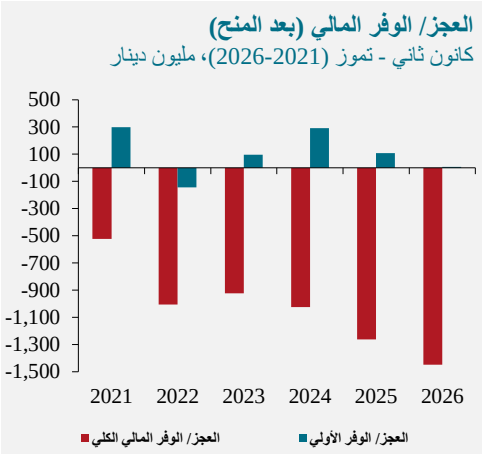


- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 85.2 مليون دينار، ليبلغ 1,455.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 45.7 مليون دينار، ليصل إلى 244.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 40.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,830.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 30.5 مليون دينار، ليبلغ 264.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 28.3 مليون دينار، ليصل إلى 1,070.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 22.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,198.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 55.4 مليون دينار، لتصل إلى 687.3 مليون دينار، مقارنة مع 631.9 مليون دينار، خلال نفس الفترة من عام 2025.

■ العجز/ الوفر المالي



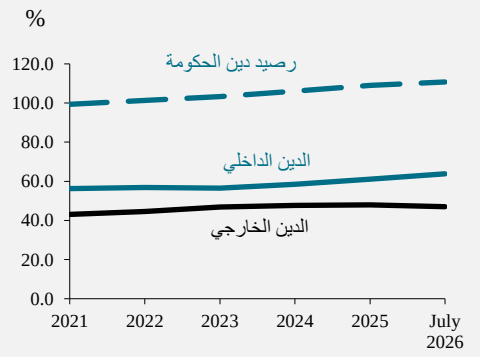
حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 مقداره 1,448.5 مليون دينار (5.6% من GDP) مقابل 1,261.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,575.3 مليون دينار (6.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,290.3 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

حققت الموازنة العامة عجزًا أوليًا قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 120.2 مليون دينار (0.5% من GDP) خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 79.7 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفرًا أوليًا مقداره 6.6 مليون دينار (0.03% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 108.6 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

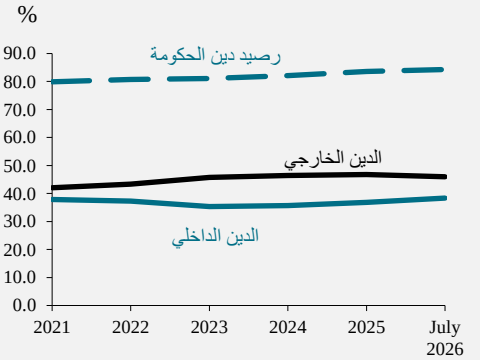
رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 2,130.3 مليون دينار، ليبلغ 28,837.3 مليون دينار (63.8% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,772.9 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 357.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2025، ليصلا إلى 24,106.7 مليون دينار و4,730.6 مليون دينار، على الترتيب.

رصيد دين الحكومة (موازنة ومكفول)
2021 - تموز 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



رصيد دين الحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
2021 - تموز 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 1,265.5 مليون دينار، ليبلغ 17,362.9 مليون دينار (38.4% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 312.7 مليون دينار، ليصل إلى 21,284.3 مليون دينار (47.0% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 14.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.8%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية تموز 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 314.2 مليون دينار، ليبلغ 20,776.7 مليون دينار (45.9% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية تموز 2026 بمقدار 2,443.0 مليون دينار، ليصل إلى 50,121.6 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 38,139.7 مليون دينار (84.3% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026 بمقدار 537.0 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 1,939.1 مليون دينار (أقساط بقيمة 1,324.4 مليون دينار، وفوائد بقيمة 614.7 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ تشرين ثاني

- اتخــذت لجنــة تســعير المشــتقات النفطيــة قــراراً يقضــي برفــع أســعار المشــتقات النفطيـة، مـع تثبيـت كـل مـن سـعر الكـاز والسـولار وأسـطوانة الغـاز المنزلـي، وذلـك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2026		معدل النمو
		تشرين أول	تشرين ثاني	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	1,050	1,080	2.9
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,360	1,375	1.1
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,510	1,525	1.0
السولار	فلس/ لتر	900	900	0.0
الكاز	فلس/ لتر	550	550	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	589.8	682.7	15.8
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	892	896	0.4
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	897	901	0.4
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	912	916	0.4
الإسفلت	دينار/ طن	611.7	704.2	15.1

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/11/1.

- اسـتمرار الإبقاء على بند فرق أسـعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صـفر من بداية عام 2026.

♦ أيلول

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تمديد قرار الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور إضافيَّة.

♦ آب

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء المستوردات والمشتريات المحليَّة والمُعاد استيرادها وتصديرها من مدخلات ومستلزمات صناعة "أشباه الموصلات" التي تستخدم في الصِّناعات التقنيَّة الحديثة (Semiconductors)، من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية؛ بهدف تحفيز هذا القطاع الاستراتيجي واستقطابه كونه يُعدُّ من الصِّناعات ذات القيمة العالية.

♦ حزيران

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع موازنة ضريبة المعارف للأعوام 2026 – 2028 والمقدَّرة بحوالي 20 مليون دينار.

♦ أيار

- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة (النظام رقم 20 لسنة 2026)، تضمن تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على الجعة والمشروبات الكحولية الأخرى وفق نسب الكحول بشكل تصاعدي، وعلى النحو التالي:

الضريبة الخاصة المفروضة على المشروبات وفقاً لنسبة الكحول

نسبة الكحول	مقدار الضريبة الخاصة	
	وفقاً للنظام الجديد	وفقاً للنظام القديم
لا تزيد على 10%	1,250 فلس/ لتر	2,250 فلس/ لتر
تزيد على 10% ولا تتجاوز 20%	3,000 فلس/ لتر	
تزيد على 20%	5,750 فلس/ لتر	
نسبة صفر	صفر	صفر

♦ نيسان

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء شُحنات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها من شركة الكهرباء الوطنيَّة من جميع الضَّرائب والرُّسوم.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار لجنة أمانة عمان الكبرى المتضمِّن قيام الأمانة بالتحوُّل إلى الصكوك الإسلامية على مراحل بقيمة تصل إلى مليار دينار على دفعات مختلفة، وبحزمة أولى 400 مليون دينار خلال عام 2026.

♦ آذار

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب، المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور، اعتباراً من تاريخ 2026/3/5.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة إعفاء مشتريات شركة الكهرباء الوطنيَّة من السوق المحليَّة من مادَّة الديزل ومادة زيت الوقود من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الضريبة الخاصة والرسوم الجمركية ورسوم طوابع الواردات وأي ضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليها.

♦ كانون أول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

♦ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من بنك الإعمار الألماني، بقيمة 96.5 مليون يورو، لدعم أولويات المملكة في قطاعي التعليم والمياه، توزعت على النحو التالي:
  - 36.5 مليون يورو منحة لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج تسريع وصول الأطفال السوريين اللاجئين إلى التعليم الرسمي في الأردن.
  - 60 مليون يورو لدعم مشروع التكيف والحماية من آثار تغير المناخ: حقل آبار الأزرق وخط النقل الرئيسي.

♦ آب

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، بقيمة 340 مليون دولار، توزعت على النحو التالي:
  - 300 مليون دولار تمويل لدعم الموازنة العامة.
  - 40 مليون دولار عقد تنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز عدد من المدارس المهنية والتقنية الحكومية.

♦ أيار

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 135 مليون يورو، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو لبرنامج تطوير رأس المال البشري بهدف تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وعمليات صنع القرار.

- 25 مليون يورو لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للحدود، لدعم جهود الأردن في إدارة الحدود وتعزيز الاستجابة بكفاءة للتحديات الناشئة من خلال حلول رقمية وتكنولوجية متطورة.
- 80 مليون يورو لدعم اللاجئين السوريين في الأردن، بهدف استمرار الخدمات للاجئين والمجتمعات المستضيفة.

♦ آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2026 بنسبة 17.1% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ ما مقداره 1,068.5 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 11.2%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 7,464.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آب من عام 2026 بنسبة 7.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 1,708.4 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 1.0%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 13,293.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آب من عام 2026 انخفاضاً بنسبة 30.8%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025 ليبلغ 639.8 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، فقد انخفض العجز بنسبة 9.6% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 5,829.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 2.9% لتبلغ 3,940.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 5.9% لتصل إلى 963.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 14.1%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 2,103.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 993.1 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز مقداره 1,515.6 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.9% من GDP خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز نسبته 9.0% من GDP خلال النصف الأول من عام 2025.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 659.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 849.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2026 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 33,847.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,196.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 366.4 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 138.0 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 504.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، ليبلغ 19,757.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - آب			
	2025	معدل النمو (%)	2026	معدل النمو (%)
	القيمة	2025/2024	القيمة	2026/2025
التجارة الخارجية	19,253.3	5.9	19,757.7	2.6
الصادرات الكلية	6,709.7	6.1	7,464.4	11.2
الصادرات الوطنية	6,097.6	6.2	6,464.0	6.0
المعاد تصديره	612.1	4.8	1,000.4	63.4
المستوردات	13,155.7	5.7	13,293.7	1.0
الميزان التجاري	-6,446.0	5.3	-5,829.3	-9.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني – آب		
	2025	2026	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,472.2	1,286.2	-12.6
العراق	599.3	750.5	25.2
الهند	749.6	729.8	-2.6
السعودية	835.9	721.2	-13.7
الصين	152.0	265.4	74.6
الإمارات	193.1	246.8	27.8
سوريا	151.6	196.1	29.3
المستوردات			
السعودية	1,971.6	2,391.5	21.3
الصين	2,510.3	2,270.4	-9.6
الولايات المتحدة الامريكية	1,068.3	948.3	-11.2
الإمارات	684.3	883.0	29.1
الهند	330.2	513.2	55.4
مصر	422.4	460.4	9.0
المانيا	451.0	396.7	-12.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكليـة للمملكـة خـلال الثمانيـة شـهور الأولـى مـن عـام 2026 ارتفاعًـا نسـبته 11.2% لتصـل إلـى 7,464.4 مليـون دينـار. وجـاء ذلـك محصـلة لارتفـاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 366.4 مليـون دينـار (6.0%) لتصـل إلـى 6,464.0 مليـون دينـار، وارتفـاع السـلع المعـاد تصـديرها بمقـدار 388.3 مليـون دينـار (63.4%) لتصـل إلـى 1,000.4 مليون دينار.

♦ **وبـالنظر إلـى تطـورات أهـم الصـادرات الوطنيـة خـلال الثمانيـة شـهور الأولـى مـن عـام 2026، بالمقارنـة مـع ذات الفتـرة مـن عـام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات مـن الأسـمدة بمقـدار 58.0 مليـون دينـار (18.5%)، لتصـل إلـى 372.4 مليـون دينـار. وقـد اسـتحوذت الهنـد والعـراق والولايـات المتحـدة الامريكيـة علـى مـا نسـبته 55.4% مـن إجمـالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2025 و2026، مليون دينار

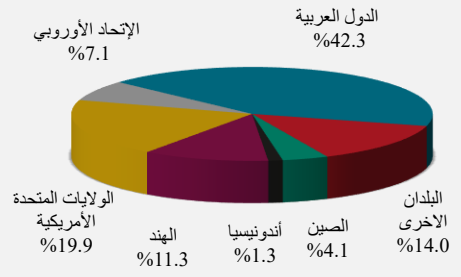
	كانون الثاني – آب		
	2025	2026	معدل النمو (%)
إجمالي الصادرات	**6,097.6**	**6,464.0**	**6.0**
الملابس	**1,159.7**	**1,197.4**	**3.3**
الولايات المتحدة الامريكية	964.0	957.0	-0.7
منتجات دوائية وصيدلية	**397.6**	**405.5**	**2.0**
السعودية	104.6	96.7	-7.5
العراق	71.3	81.3	14.0
البوتاس	**359.0**	**402.9**	**12.2**
الصين	47.3	84.4	78.5
بلجيكا	26.6	50.8	91.2
حامض الفوسفوريك	**347.5**	**397.9**	**14.5**
الهند	321.5	310.2	-3.5
تركيا	16.1	32.0	98.0
جنوب افريقيا	-	27.7	-
الاسمدة	**314.4**	**372.4**	**18.5**
الهند	117.4	143.7	22.5
العراق	43.9	33.4	-23.9
الولايات المتحدة الامريكية	-	29.3	-
الفوسفات	**373.9**	**324.1**	**-13.3**
الهند	240.9	206.3	-14.4
اندونيسيا	46.9	61.3	30.7
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**211.7**	**240.9**	**13.8**
العراق	105.1	121.1	15.2
السعودية	41.7	40.5	-2.8
الفواكه والمكسرات	**226.2**	**233.6**	**3.3**
السعودية	87.7	69.4	-20.9
ايطاليا	15.0	33.2	121.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 50.4 مليون دينار (14.5%)، لتصل إلى 397.9 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق الهند وتركيا وجنوب افريقيا على ما نسبته 93.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

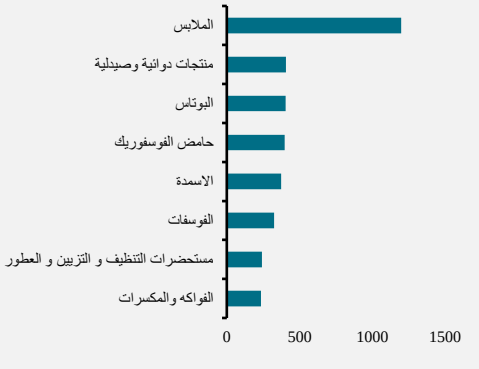
- ارتفعت الصادرات من البوتاس بمقدار 43.9 مليون دينار (12.2%)، لتصل إلى 402.9 مليون دينار. وقد استحوذت الصين وبلجيكا على ما نسبته 33.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026



- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 37.7 مليون دينار (3.3%)، لتصل إلى 1,197.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 79.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أهم السلع المصدرة
خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، بالمليون دينار



- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 29.2 مليون دينار (13.8%)، لتصل إلى 240.9 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته 67.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

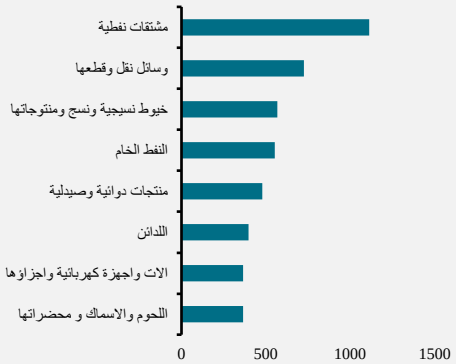
- ارتفعت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 7.9 مليون دينار (2.0%)، لتصل إلى 405.5 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 43.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 49.8 مليون دينار (13.3%)، لتصل الى 324.1 مليون دينار، وقد استحوذت الهند واندونيسيا على ما نسبته 82.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس و"حامض الفوسفوريك" والأسمدة والفوسفات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والفواكه والمكسرات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 على ما نسبته 55.3% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 55.6% خلال ذات الفترة من عام 2025. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والعراق والهند والسعودية والصين والإمارات وسوريا على ما نسبته 64.9% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، مقارنة مع 68.1% خلال ذات الفترة من عام 2025.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 1.0% لتصل إلى 13,293.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 5.7% خلال ذات الفترة من عام 2025.

أهم السلع المستوردة
خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، بالمليون دينار



♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 457.8 مليون دينار (69.9 %) لتصل إلى 1,112.8مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات على ما نسبته 98.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- ارتفعت مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 55.0 مليون دينار (11.1%)، لتصل إلى 552.1 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 40.9 مليون دينار (11.5%)، لتصل إلى 397.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 69.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- ارتفعت مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 22.6 مليون دينار (4.9%)، لتصل إلى 479.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ما نسبته 31.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2025 و2026، مليون دينار

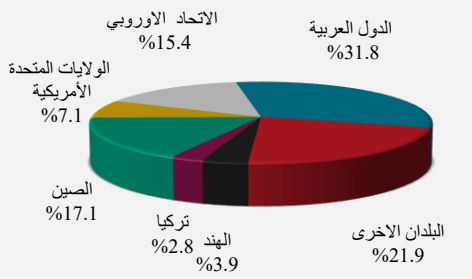
	كانون الثاني -أب		معدل النمو (%)
	2025	2026	
إجمالي المستوردات	**13,155.7**	**13,293.7**	**1.0**
مشتقات نفطية	**655.0**	**1,112.8**	**69.9**
السعودية	634.1	896.6	41.4
الهند	0.2	188.3	-
الإمارات	6.0	7.8	29.0
وسائل نقل وقطعها	**1,097.8**	**725.3**	**-33.9**
الصين	436.9	241.5	-44.7
الولايات المتحدة الامريكية	180.6	164.0	-9.2
اليابان	96.2	85.7	-11.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**564.9**	**567.5**	**0.5**
الصين	306.1	290.0	-5.3
تايوان	58.9	52.0	-11.7
تركيا	55.5	51.8	-6.5
النفط الخام	**497.1**	**552.1**	**11.1**
السعودية	423.1	552.1	30.5
منتجات دوائية وصيدلية	**457.0**	**479.6**	**4.9**
المانيا	67.4	74.7	10.9
الولايات المتحدة الامريكية	51.2	41.9	-18.2
فرنسا	37.0	36.6	-1.0
اللدائن	**357.0**	**397.9**	**11.5**
السعودية	164.3	182.4	11.0
الصين	63.1	68.6	8.7
الإمارات	19.5	23.6	21.1
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**387.3**	**364.6**	**-5.9**
الصين	144.2	154.3	7.0
تركيا	14.5	29.6	104.5
الولايات المتحدة الامريكية	18.3	20.3	11.1
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**345.9**	**364.6**	**5.4**
البرازيل	110.4	106.6	-3.5
الهند	47.8	51.2	7.1
جنوب افريقيا	31.7	40.0	26.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت مستوردات المملكة من "اللحوم والاسماك ومحضراتها" بمقدار18.7 مليون دينار (5.4%)، لتصل إلى 364.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا على ما نسبته 54.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 372.4 مليون دينار (33.9%)، لتصل إلى 725.3 مليون دينار، وقد شكلت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته 67.7% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026



- انخفضت مستوردات المملكة من " الات واجهزة كهربائية واجزاؤها " بمقدار 22.7 مليون دينار (5.9%)، لتصل إلى 364.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 56.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من المشتقات النفطية و"وسائل نقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"الات وأجهزة كهربائية وأجزائها" و"اللحوم والاسماك ومحضراتها" على ما نسبته 34.3% من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، مقارنة مع ما نسبته 33.2% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والهند ومصر والمانيا على ما نسبته 59.2% من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، مقابل 56.5% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آب من عام 2026 ارتفاعاً مقداره 31.6 مليون دينار (38.4%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 114.0 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 388.3 مليون دينار (63.4%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 1,000.4 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آب من عام 2026 انخفاضاً مقداره 284.6 مليون دينار (30.8%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، ليبلغ 639.8 مليون دينار، أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 616.7 مليون دينار (9.6%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 5,829.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026 بمقدار 260.0 مليون دينار أو ما نسبته 14.1%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 2,103.2 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

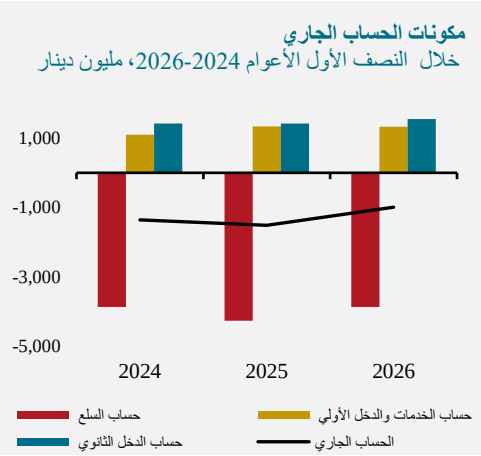
شهدت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 ارتفاعًا بنسبة 2.9% لتصل إلى 3,940.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 5.9% لتصل إلى 963.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

ميزان المدفوعات

تشـــير البيـانـــات الأوليـة المتعلقـة بتطورات ميزان المدفوعات النصـف الأول من عام 2026 إلى ما يلي:



- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 993.1 مليون دينار (4.6% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2026 بالمقارنة مع عجز مقداره 1,515.6 مليون دينار (7.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 5.9% من GDP (1,268.5 مليون دينار) خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز نسبته 9.0% من GDP (1,838.7 مليون دينار) خلال النصف الأول من عام 2025. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 400.6 مليون دينار (9.4%) ليصل إلى 3,870.9 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 4,271.5 مليون دينار.
- ارتفاع وفر حساب الخدمات بمقدار 84.4 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 1,776.3 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,691.9 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي عجزًا بلغ 449.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 356.4 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 579.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 470.4 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 16.1 مليون دينار ليصل إلى130.1 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 1,551.0 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,420.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 178.3 مليون دينار، ليصل إلى 1,275.6 مليون دينار وفي المقابل، انخفض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 47.7 مليون دينار، ليبلغ 275.4 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2026، تدفقاً للداخل مقداره 13.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 14.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,205.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,387.0 مليون دينار، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 659.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 849.5 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 351.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 742.0 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 961.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 798.7 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 45.8 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2026 التزاماً نحو الخارج بلغ 33,847.6 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2025 والبالغ 33,196.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2026 بمقدار 461.5 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2025 ليصل إلى 36,520.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 314.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 123.5 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 73.2 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2026 بمقدار 1,112.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليبلغ 70,367.9 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد النقد والودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 903.3 مليون دينار لتصل إلى 12,624.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 905.9 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 2.6 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 537.6 مليون دينار، ليبلغ 33,200.7 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 147.2 مليون دينار ليصل الى 10,559.7 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الاجل، بمقدار 74.6 مليون دينار ليصل الى 544.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 479.9 مليون دينار لتبلغ 8,183.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 255.0 مليون دينار ليصل إلى 662.6 مليون دينار.